

مؤتمر تمويل التنمية

اديس بابا ١٣-١٦ يوليوز ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة السيدات واللadies

في البداية اود ان اشكر المنظمين لهذا المؤتمر الهام على الدعوة الكريمة الموجه لدولة قطر والشكر موصول للحكومة الاثيوبية لاستضافة هذا المؤتمر في اديس بابا.

أصحاب السعادة السيدات واللadies

يمر العالم اليوم بتحولات كبيرة لاسيما المنطقة العربية كما نشهد مؤتمرات دولية وورش تشاورية حول وضع وسياق التنمية الدولية والمستقبل الذي تنشده البشرية في هذا الكوكب، ويظهر هذا في التحول الراهن في سياق التنمية الدولية من أهداف الألفية الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة وأجندة ما بعد عام 2015م.

إن أجندة أهداف التنمية المستدامة والتي سوف يتم إقرارها في الجمعية العامة القادمة للأمم المتحدة في سبتمبر القادم من هذا العام في نيويورك ونحن اليوم في محطة مهمه وهي مؤتمر تمويل التنمية الثالث وذلك لضمان أن يكون التمويل العالمي للتنمية المستدامة متسقاً مع الموارد اللازمه لصياغة التحول وان تكون مسألة إنهاء الفقر العالمي قيد التحقيق والإنجاز وليس مجرد أحلام وأن على الجيل الحالي مسئولية كبرى على ان لا يترك أحداً دون أن يكون قد تجاوز هذه المعطلة .

كما ستعقد قمة باريس القادمة في ديسمبر بنهاية هذا العام وذلك بغرض الوصول إلى بروتوكول عالمي متواافق عليه لمواجهة آثار تغيرات المناخ على مشهد التنمية العالمية بأسره.

كما شهدنا مؤتمر سندي للحد من الكوارث في شهر مارس الماضي في اليابان ولا يزال عام 2015 مليء بالأحداث المهمة على صعيد التنمية والعمل الإنساني ، فالمعنيون من الخبراء والمحترفين على نطاق واسع يقومون بمشاورات يقودها مكتب الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة (اوتشا) من أجل التحضير لقمة إنسانية عالمية في شهر مايو القادم 2016 بإسطنبول.

تشارك دولة قطر المجتمع الدولي في هذه التحولات عبر تقديم المقترنات والتصورات والمساعدات الخارجية كعضو فاعل في الأسرة الدولية ينشد إقامة مجتمع عالمي عادل يرتكز على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والشراكة والفعالية في تحقيق الأمن والاستقرار العالمي.

تقوم دولة قطر بتقديم المساعدات الخارجية في سياق رؤيتها الوطنية لعام 2030م والتي تنسق مع إطار التنمية المستدامة وأجندة ما بعد 2015م وسوف تواصل دولة قطر بـالإسهام بمبادرات إنسانية وإنمائية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

لقد أرست الرؤية الوطنية لدولة قطر أهمية الترابط الاستراتيجي بين الأمن والاستقرار وجهود التنمية الدولية والمساعدات الخارجية بشكل جوهري، فلا يمكن إقامة برنامج تنموي مستدام دون توفر ظروف ومقومات الأمن والاستقرار. كما يتطلب توفير الأمن والاستقرار في بعض الحالات فهم ومعالجة أسباب وجذور العنف والتطرف الإرهاب وكافة تداعياته، وعدم الوقوف على الظاهرة بحد ذاتها، وذلك لأن حالات الاستبداد والظلم وعدم ضمان العدالة الاجتماعية والحربيات للشعوب أسباب كفيلة تحول دون تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار اللازمين للنهوض والرخاء الاقتصادي والسلم المجتمعي.

لقد انتهت دولة قطر مبدأ الحوار والوساطة بين أطراف الأزمات الإنسانية من أجل إنهاء النزاعات في عدد من الدول ~~العربية~~. وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج إيجابية مما أفضى نحو التحول إلى جهود التنمية وإعادة الإعمار بعد مدة طويلة من النزاع.

سوف تستمر دولة قطر في بذل كافة الجهد من أجل إنهاء النزاعات عبر الحوار والوساطة مع الشركاء والأطراف ذات الصلة من أجل الوصول إلى حلول إيجابية ودعم التحولات نحو التنمية المستدامة والإستقرار لأشقائنا وأصدقائنا في العالم.

تقدم دولة قطر مساعدات خارجية منذ عام 1974م، وقد بلغ حجم المساعدات الخارجية خلال عام 2016م إلى أكثر من 100 دولة في العالم حدود ~~6.427~~^{154.939} ملياري ريال قطري وأصبحت دولة قطر في مصاف أهم ~~دول~~^{الدول} مانحة في العالم.

وفي اعتقادي أن ما يضمن استمرار الدول كدول مانحة هو أن تكون المساعدات الخارجية المقدمة تحقق الأهداف المنشودة وعلى رأسها تضامن الشعوب واحترام مبدأ الإنسانية، وتحقيق الأثر التنموي المستدام من المساعدات دون إخلال بالبيئة، ولا يتحقق ذلك دون إقامة الشراكات وتبادل

الخبرات والمعلومات والخبرات والممارسات واستمرار عملية التعلم والاستفادة من الدروس.

إن فهم مشهد السياق الإنمائي العالمي اليوم يتطلب أن يكون عالمياً وفق مبدأ الشراكات واعتبار على سبيل المثال تعاون بلدان الجنوب مكملاً للنهج التقليدي في التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، فالجميع في حاجة إلى الجميع.

وفي نهاية كلمتي أتمنى كل النجاح لهذا المؤتمر وأجدد شكري وتقديرني لكم،،،